



Innocents and Confessions

Said Boutchakkoucht

EasyChair preprints are intended for rapid dissemination of research results and are integrated with the rest of EasyChair.

February 27, 2023



الأبرياء والإعترافات

إعداد الباحث سعيد بوتشكوشنت دكتور في القانون الخاص.

ملخص المقال:

تتنوع الوسائل المادية والتقنية والفنية المستعملة في التحريات والإستجوابات للحصول على اعترافات تطابق حقيقة وقوع الجريمة على الواقع. إلا إن ما يثير الإنتباه في هذا الموضوع هو كيف يلجأ أبرياء إلى الإعتراف؟. وقد أكدت الأبحاث من خلال السوابق القضائية أن الإعترافات الكاذبة تحدث باستمرار. وعليه أنشأ النظام القضائي مجموعة من القواعد لإكتشاف الإعترافات الكاذبة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تبلغ نسبة الأشخاص المسجونين من أجل خطأ قضائي ثم أفرج عنهم بعد تحقيقات الحمض النووي ما بين 15 و 25 في المائة؛ من بينهم من أدلى بإعترافات كاذبة. وعليه فاعتراف كاذب هو إذا اعتراف إدانة من أجل جريمة لم يرتكبها الشخص المعترف. حيث يمكن الحصول على الإعترافات الكاذبة من خلال الإكراه أو اختلال عقلي للمشتبه فيه. كما ظهرت في نفس السياق علوم تجريبية من علم النفس وعلم الأعصاب وعلم النفس الاجتماعي تؤكد إمكانية الحصول على اعترافات كاذبة من خلال قرصنة الدماغ - إن جاز التعبير - وهو مجال غير معروف من العلوم. إلا إنه ممكن الوقوع.

الكلمات المفتاحية:

الإعتراف- الإكراه- قرصنة الدماغ.

Article summary: Innocents and confessions

The material, technical and technical means used in investigations and interrogations vary to obtain confessions that match the reality of the crime. However, what draws attention in this matter is how innocent people resort to confession?.

Research has confirmed through case law that false confessions occur frequently. Accordingly, the judicial system established a set of rules for detecting false confessions. In the USA alone the percentage of people imprisoned for miscarriage of justice and released after DNA analysis is between 15 and 25 percent; Among them are those who made false confessions.

Accordingly, a false confession is a confession of guilt for a crime that the confessing person did not commit. Where false confessions can be obtained through coercion or mental disorder of the suspect. In the same context, empirical sciences from psychology, neuroscience, and social psychology have also emerged, confirming the possibility of obtaining false confessions through brain hacking - so to speak - an unknown field of science. However, it is possible to fall.

key words: confession – coercion - brain hacking.

Résumé de l'article: Innocents et aveux

Les moyens matériels, techniques et techniques utilisés dans les enquêtes et les interrogatoires varient pour obtenir des aveux qui correspondent au fait que le crime a été commis. Cependant, ce qui attire l'attention dans cette affaire, c'est la façon dont des innocents recourent à la confession ?

La recherche a confirmé par la jurisprudence que les faux aveux sont fréquents. En conséquence, le système judiciaire a établi un ensemble de règles pour détecter les faux aveux. Rien qu'aux États-Unis d'Amérique, entre 15 et 25 % des personnes incarcérées pour erreur judiciaire sont libérées après des tests ADN ; Certains d'entre eux ont fait de faux aveux.

Par conséquent, un faux aveu est un aveu de condamnation pour un crime que la personne qui avoue n'a pas commis. Lorsque de faux aveux peuvent être obtenus par la coercition ou la déficience mentale du suspect. Dans le même contexte, les sciences expérimentales de la psychologie, des neurosciences et de la psychologie sociale ont également émergé, confirmant la possibilité d'obtenir de faux aveux par le piratage cérébral - pour ainsi dire - qui est un domaine scientifique méconnu. Cependant, il est possible de tomber.

les mots clés: Confession - coercion - piratage de cerveau.

مقدمة

إن وقوع أية جريمة يستتبعها حتما إجراءات البحث والتحقيق للتأكد من مدى مصداقية وتطابق الإقرارات المدلى بها مع حقيقة وقوع الجريمة بالكيفية والتفاصيل المرورية. هذه التحريات وإن كان القانون والمسطرة الجنائية يسيجانها بمجموعة من الضمانات والحقوق التي تحفظ الكرامة الإنسانية حتى لا يظلم بريء. فإنها بالمقابل منحت مؤسسات إنفاذ القانون آليات قانونية للبحث والتحري والإستجوابات، وإنجاز مساطر لإحالتها على العدالة.

وهكذا تتنوع الوسائل المادية والتقنية والفنية المستعملة في التحريات والإستجوابات للحصول على إقرارات تطابق حقيقة وقوع الجريمة على الواقع. إلا إن ما يثير الإنتباه في هذا الموضوع هو كيف يلجأ أبرياء إلى الإقرار؟. علما أن المصطلح يعني بدهاءة أن المشتبه فيه لا تربطه بالجريمة أية علاقة أصلا، أو قد يكون مرتبط بجزء منها ولكن ليس بكل حيثياتها. وربما قد يكون فعله ذاك لا يثير المسؤولية الجنائية لإنعدام القصد الجنائي. وفي هذا المجال يمكن أن ترتبط التحريات بصنفين من التصرفات المادية والمعنوية تمس نفسية المشتبه فيه: أولها تلقين البريء المشتبه فيه أقوال مفحخة يكون الغرض منها ظاهريا تبرئة وتخفيف العقوبة عنه، بينما الغرض المبطن هو الحصول على إقراراته. ومنها أيضا الإستعانة بتقنيات إلكترونية للتجسس للضغط عليه قصد الحصول على إقرارات، أو فبركة الوقائع لذات الغاية. وفي نفس السياق ظهرت علوم تجريبية من علم النفس وعلم الأعصاب تؤكد إمكانية الحصول على إقرارات كاذبة من خلال قرصنة الدماغ - إن جاز التعبير - وهو مجال غير معروف من العلوم إلا إنه ممكن الوقوع¹.

وعليه فإقرار كاذب هو إذا إقرار إدانة من أجل جريمة لم يرتكبها الشخص المعترف. ويمكن الحصول على الإقرارات الكاذبة من خلال الإكراه أو اختلال عقلي للمشتبه فيه. وقد أكدت الأبحاث من خلال السوابق القضائية أن الإقرارات الكاذبة تحدث باستمرار. وعليه أنشأ النظام القضائي مجموعة من القواعد لإكتشاف الإقرارات الكاذبة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تبلغ نسبة الأشخاص المسجونين من أجل خطأ قضائي ثم أفرج عنهم بعد تحليلات الحمض النووي ما بين 15 و 25 في المائة؛ من بينهم من أدلى بإقرارات كاذبة². لذا سنقسم دراسة هذا الموضوع إلى قسمين وفق التصميم التالي:

أولا: الإكراه والإقرارات الكاذبة

ثانيا: الإقرارات الكاذبة الناتجة عن اختلال عقلي

أولا: الإكراه والإقرارات الكاذبة

¹ - Sandrine CABUT-pourquoi les innocents passent aux aveux- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. Visité le 03/01/2022 à 12h00.

² -False confessions and admissions-Innocence Project- Innocence Project 2017, sur site www.innocenceproject.org . consulté le 06/01/2022 à 12h00.

إن تحليل هذه الظاهرة يظهر أن هناك الآن قاعدة أدلة علمية متينة لتقييم قضايا الإعترافات المتنازع عليها في الإجراءات الجنائية. وقد دفعت قضايا الحياة الواقعية هذه إلى تحفيز العلم للبحث في تقنيات استجواب الشرطة "القسرية"، ونقاط الضعف النفسية للإعترافات الكاذبة، وتطوير اختبارات القياس النفسي لإمكانية الاستجواب والإمثال. كما ساعد التسجيل الإلكتروني الإلزامي لمقابلات الشرطة في تحديد "عوامل الخطر" الظرفية والشخصية المتضمنة في الإعترافات الكاذبة وكيفية تفاعلها. حيث إنها مزيج من التقييم التفصيلي والتحليل لحالات الحياة الواقعية والعمل التجريبي ودراسات المجتمع والسجون / مراكز الشرطة. التي طورت هذا العلم بشكل كبير على مدار الأربعين عاما الماضية. وعليه فقد كان لتطوره من خلال مسارات الخطأ الثلاثة المؤكدة للإعترافات الكاذبة والقناعات الخاطئة: سوء التصنيف "mauvaise classification"، والإكراه "coercition"، والتلويث "pollution". وذلك عبر استخدام دراسة حالات الإخفاق الكبيرة في تطبيق العدالة؛ لتسليط الضوء على القضايا الرئيسية في كل مرحلة من مراحل مسارات الخطأ. حيث تظهر المقاومة المستمرة من جانب القضاء للإعتراف بالأخطاء والتعلم منها. علما أن هذا العلم هو منصة قوية يمكن من خلالها تنقيف الشرطة والقضاء³. وهكذا تنوع الإكراهات خلال التحريات الجنائية (1). ما قد يؤثر على الإجراءات الجنائية(2).

1: تنوع الإكراهات في التحريات الجنائية

قد نتفهم أن الشرطة قد تفعل أي شيء لكسر القيود النفسية التي تجعل من المستحيل معاقبة أي تصرف. حيث يكتفي المحققون بالإعتراف وينهون الاستجوابات والتحقيق دون الغوص في باقي طرق البحث والتحري الأخرى⁴. وتبدأ هذه الإكراهات منذ الوضع تحت الحراسة النظرية (أ)، والإدلاء بتفسيرات كاذبة حول القضية (ب).

أ: الوضع تحت الحراسة النظرية إكراه ضمني للحصول على اعترافات

يعتبر البحث عن أدلة الإثبات من بين المشاكل الرئيسية في قانون المسطرة الجنائية، إذ إنه لا إدانة ولا عقوبت بدون إثبات⁵. حيث يتميز الإثبات الجنائي بخاصيتين: تتعلق الأولى بسيادة قرينة البراءة، أما الثانية فمحورها حرية الإثبات. والتي تجعل من الحراسة النظرية وسيلة قانونية للحصول على اعترافات. وذلك من خلال ظروفها التي تسهل هذه العملية.

• الحراسة النظرية وسيلة قانونية للحصول على اعترافات

3 - Gisli H. Gudjonsson-The Science-Based Pathways to Understanding False Confessions and Wrongful Convictions- article publié le 22 February 2021 sur site: www.frontiersin.org. visité le 03/01/2022 à 15h00.

4 -Marie BOETON- En Garde à vue, les aveux ne sont pas des preuves- Article du 06/04/2010 sur le site :www.la-croix.com, P4,5. consulté le 03/01/2022 à 13h30.

5 - الحبيب بيهي- المشروعية في البحث عن الأدلة الجنائية - مجلة الإشعاع، العدد3، دس، ص40.

إن حرية الإثبات تؤمن حق الدولة في العقاب. وهو ما يعني أنه بقدر ما يصعب إقامة الدليل على ارتكاب الجريمة بقدر ما يتعين تسهيل سبل التحري والبحث عن الدليل من خلال النصوص المنظمة للبحث عن الأدلة، التي هي نتيجة من نتائج مبدأ حرية الإثبات. حيث قد يكون المخالف للقانون قد ارتكب فعلا مجرما واحدا، في حين قد يرتكب رجال الشرطة القضائية لإثبات هذا الفعل أكثر من جرم⁶.

وذلك لكون المشرع لا يريد عرقلة مهام المحققين في التحريات الجنائية حتى لا يعطل نشاطهم ويشل حركتهم في صراعهم مع الجريمة⁷، فإنه يفتح الباب على مصراعيه لكثير من الخروقات المرتكبة باسم المجتمع من لدن القائمين على جمع الأدلة لا سيما في مرحلة ما قبل المحاكمة، من قبيل العنف اللفظي والجسدي غير المبرر. حيث تنوع الأساليب التقليدية في جمع التحريات بدءا من معاينة مكان وقوع الجريمة، ومناقشة⁸ كل من له صلة بالجريمة، والضحايا، والوضع تحت الحراسة النظرية، مروراً بالمراقبات والإيقاف، وصولاً إلى التفتيش، ناهيك عن الإستعمال التقني للوسائل العلمية في البحث والتحري، من تنصت ومراقبة واقتحام المواقع الإلكترونية.

وهذا التوجه الإجرائي يجد تبريره في أنه يترتب على مبدأ قرينة البراءة أن عبئ الإثبات تتحمله النيابة العامة وأجهزة الشرطة القضائية. ولما كان الشك يفسر لفائدة المتهم فإن المحققين يميلون نحو البحث عن الفاعلية في مواجهة صعوبة الإثبات باللجوء إلى كل الوسائل المتاحة لها بما في ذلك الإنتهاكات. وذلك بناء على حرية الإثبات المترتبة عن طبيعة محل الإثبات ذاته باعتباره ينص في الغالب على وقائع مادية ونفسية يكون فيها الإثبات هو إعادة الخلق للصورة التي حصلت بها الوقائع.

• ظروف الوضع تحت الحراسة النظرية سبب في الحصول على اعترافات

من الأمثلة على ذلك، اعتراف أحد الفرنسيين عام 2000 بقتل زوجته، بينما اكتشفت الخبرة الطبية لتحليل الحمض النووي عن القاتل الحقيقي. وهو ما يؤكد أيضا الخبر النفسي الفرنسي لدى المحاكم " Serge Bronstein" أن ظروف الوضع تحت الحراسة النظرية تؤثر على ضعف النفس فيلجؤون إلى الاعتراف الكاذب. غير إن تفاصيل الجريمة التي يدلون بها تختلف عن وقائع البحث والتحري لدى الشرطة⁹.

⁶ - محمد على الدباس وعلي عليان أبو زيد- حقوق الإنسان وحرياته ودور شرعية الإجراءات الشرطة في تعزيزها، دراسة تحليلية لتحقيق التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته وأمن المجتمع تشريعا وقضا- دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2009، ص127.

⁷ - الحبيب بيهي- المشروعية في البحث عن الأدلة الجنائية- مجلة الإشعاع، العدد 3، دس، ص 41.

⁸ - تعني المناقشة إدارة الحوار مع من له صلة بالواقعة لاستيضاح مواطن الغموض وسبر غور الحقيقة واستجلائها، وتشمل كل من لديه معلومات عن الجريمة من حيث كيفية وقوعها والظروف المحيطة بها، والوقت الذي نفذت فيه، والأدلة المختلفة، ويمكن أن تتم المناقشة بشكل فحص الأقوال التي تقدم طواعية لضابط الشرطة القضائية، غايته جمع المعلومات والحقائق والتحريات من خلال إدارة حوار مع مجموعة من الأشخاص لهم صلة بالواقعة، قد يكونون شهودا، وقد يكونون مخبرين ومتعاونين مع ضابط الشرطة القضائية، ويتوقف نجاح المناقشة على عوامل عديدة منها ما يعتمد على ضابط الشرطة القضائية، والشخص محل المناقشة، والبعض يعتمد على فن المناقشة وأسلوب إدارتها ومكان المناقشة. لاحظ بهذا الموضوع: - أشرف إبراهيم سليمان- التحريات ورقابة القضاء في النظم المقارنة مع إطلالة على النظام القضائي الإنجليزي - ط1، المركز القومي للإصدارات القومية، القاهرة 2015، ص 25.

⁹ - Marie BOETON- En Garde à vue, les aveux ne sont pas des preuves- Article du 06/04/2010 sur le site :www.la-croix.com, P2,3. consulté le 03/01/2022 à 13h30.

وهو ما جسده أيضا حكم محكمة الداخلة الابتدائية¹⁰ الذي جاء فيه: "... حيث أثار دفاع الظنين دفاعا شكليا يخص مقتضيات المادة 293 من ق م ج، والتمس استبعاد محضر الضابطة القضائية بكون موكله تعرض للإكراه للإدلاء بتصريحاته السالفة الذكر. وحيث إن المحكمة عاينت بالفعل آثار الضرب على الضحية، وانتدبت لذلك طبيبا خبيراً لإجراء فحص على الظنين وتحديد آثار الضرب. وحيث إن الطبيب أدلى بتقرير في ملف النازلة تأكد من خلاله تعرض الظنين للضرب. وحيث إنه بالرجوع إلى فترة اعتقال الظنين وتاريخ تعرضه للضرب يتأكد أن تلك الآثار ترجع لفترة وجوده تحت الحراسة النظرية لدى الضابطة القضائية، وهي الفترة الممتدة من 2004/04/24 إلى 2004/07/26.... وحيث إنه وتطبيقاً للمادة 293 من ق م ج فإن التصريحات الناتجة عن الإكراه لا يعتد بها مما تقرر معه استبعاد محضر الضابطة القضائية والإكتفاء بمحاضر الإستنطاق ومحاضر الجلسات باعتبارها محاضر رسمية لم يطلها أي بطلان... وحيث إن المحاضر المنجزة تحت الإكراه والتعذيب باطلة لكونها صدرت بطريقة لا يسمح بها القانون، ولا يمكن للمحكمة أن تظمن لها باعتبار أن القضاء هو الضامن للحقوق والحريات والرادع لكل تجاوز لا يسمح به القانون، ومتناف مع حقوق الإنسان المقررة قانوناً..".

ومن جهة ثانية فإذا كان محظور الكذب على القصر أثناء الإستجوابات، فإنه تحت الحراسة النظرية يعترف بعض المشتبه فيهم بجنايات لم يرتكبوها نظراً للضعف النفسي لديهم أو تحت ضغط الشرطة. حيث يقولون كل شيء يتوقعه منهم رجال الشرطة تحت ضغط الإرهاق النفسي. فتؤدي بذلك الإعترافات الكاذبة إلى سنوات من الحبس أو السجن. ففي فرنسا مثلاً هناك حالات دفع فيها المحققون الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية للإعتراف من أجل تخفيف عقوبة الجناية من القتل العمد إلى القتل غير العمد. وكذا ضمان الإفراج المشروط بعد خمس سنوات من السجن، وبعدها الإنخراط في صفوف الفيلق الأجنبي "المرتقة". وعدد هذه الحالات يستحيل تقديره، ولسبب وجيه يتم التدقيق في بعض هذه الإعترافات غير المؤسسة، وأخرى للأسف لن يتم إمارة اللثام عن ملباساتها¹¹.

ومن وسائل الإكراه التي قد توفرها الحراسة النظرية أنه يمكن وضع الضمادة على العين من أجل التلاعب بنفسية المشتبه فيه للوصول به إلى حافة الإعتراف. فحياة الظلمة التي يعيشها وتخوفه وترقبه لعنف أو إيذاء محتمل، إضافة إلى عدم معرفته لشخص وصورة المستجوب. وكلها عوامل قد تربيكه وتؤثر في نفسيته، خاصة إذا طال أمد تغطية العينين. وقد اعتبر بعض الفقه والحقوقيين هذه الوسائل من ضروب الإكراه المعنوي في الإستجواب واستخلاص محتوى المحاضر، رغم أن القانون المغربي لا ينص إلا على الإكراه المتمثل في العنف والتعذيب¹².

¹⁰ - حكم عدد 04/27 بتاريخ 2004/08/02 في الملف التلبسي عدد 04/127 أشار إليه يوسف بنباصر في مقاله: -الإعتراف التمهيدي أمام الشرطة القضائية: هل أن الأوان ليتخلى عن الريادة في قائمة الحجج الإثباتية، سلسلة بنباصر للدراسات القانونية والأبحاث القضائية، سلسلة النورس للبحث القانوني، مجلة الواحة القانونية، العدد الأول، السنة الرابعة، 2006، ص 213 و 214.

¹¹ - Marie BOETON- En Garde à vue, les aveux ne sont pas des preuves- Article du 06/04/2010 sur le site :www.la-croix.com, P1,2. consulté le 03/01/2022 à 13h30.

¹² - لمزيد من المعلومات بخصوص وسائل الإستجواب غير القانونية يراجع: سراج الدين محمد الروبي- الإستجابات الجنائية في مفهومها الجديد- الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية 1997، ص 139 وما بعدها.

ونحن بدورنا نتساءل هنا عن الوضعية التي يجد فيها المحققون أنفسهم قد دفعوا المشتبه فيه البرئ إلى الإقرار. حيث يمكن أن يكون لهم خياران فقط:

الخيار الأول: تغيير التفاصيل المدلى بها من طرف المشتبه فيه ومطابقتها مع عناصر التحري والبحث لدى مؤسسات إنفاذ القانون حتى تتطابق. فيتمكن المحقق بذلك من حل لغز الجريمة، والتحلل من ضغط الرؤساء والنيابة العامة خاصة أمام إكراهات مدة الوضع تحت الحراسة النظرية التي يجب تبريرها. علما أنه في هذه الحالة يكون مرتكبا لجناية التزوير.

الخيار الثاني: الإقرار ببراءة المشتبه فيه الموضوع تحت الحراسة النظرية التي تفرض ألا يوضع أحد رهنها إلا إذا ظهرت ملامح جدية عن اقتراه للجريمة موضوع البحث. فيتحمل مواجهة التحديات والإكراهات السالفة. ونعتقد أنها الحالة التي لا يقبل أن يوضع فيها أي محقق؛ لأن نتائجها ستكون وخيمة قد تعصف ليس فقط بمهنيته. بل قد تتعداها إلى الحبس؛ لكونه يكون مرتكبا لجريمة الإعتقال التحكيمي.

ب: نزع الطابع الدرامي عن الوقائع للحصول على اعترافات

إن التحريات كإجراء قانوني ضروري من إجراءات البحث والتحقيق والمحكمة الجنائية محمية جنائيا بسرية البحث والتحقيق طبقا للفصل 446 من ق ج، والمادتين 15 و 105 من ق م ج التي تطابقهما المادتين 11 و 58 من ق م ج الفرنسي. إلا إن استطلاعاً حديثاً للخبراء في مجال الإقرارات المحصل عليها خلال هذه التحريات أظهر إجماعاً على وجود قاعدة أدلة كافية لمساعدة المحلفين في تقييمهم لمصادقية أدلة الإقرار. حيث لم ينظر فقط إلى التهديدات والوعود الصريحة أثناء المقابلات مع الشرطة على أنها عوامل خطر للإقرارات الكاذبة. ولكن أيضاً حيلة الأدلة الكاذبة، وتكتيكات التقليل التي تنطوي على التساهل؛ من خلال تقديم التعاطف والتبرير الأخلاقي. كما اتفق الخبراء بشدة على أن الخطر أثناء استجواب الشرطة يكون أكثر بروزاً بين المراهقين والأشخاص ذوي الشخصيات الممتثلة أو القابلة للإيحاء، وذوي الإعاقات الذهنية وغيرها من حالات الصحة العقلية¹³.

كما إن هذه الإقرارات غير المؤسسة لها طرق أخرى مرتبطة بعمل الشرطة. حيث يفشي بعض الموضوعين تحت الحراسة النظرية توزيع الأدوار بين المحققين لإستفزازهم من أجل الحصول على اعترافات سريعة. فبينما يضغط البعض على المشتبه فيه يقوم الآخر بمواساته حتى يطمئن المحروس نظرياً إلى المتعاطف معه، ويدلي له بالإقرارات المطلوبة منه. وهو أيضاً الأمر الذي تؤكد نظرية "Syndrome de stockholm" وهي الحالة النفسية التي تتميز بانقياد الضحية إلى من يحتجزها بالعنف¹⁴.

¹³ - Gisli H. Gudjonsson-The Science-Based Pathways to Understanding False Confessions and Wrongful Convictions- article publié le 22 February 2021 sur site: www.frontiersin.org. visité le 03/01/2022 à 15h00.

¹⁴ - Marie BOETON- En Garde à vue, les aveux ne sont pas des preuves- Article du 06/04/2010 sur le site :www.la-croix.com, P4. consulté le 03/01/2022 à 13h30.

وعلى الرغم من قاعدة الأدلة المثيرة للإعجاب هذه، كانت هناك مقاومة من الشرطة والقضاء لفكرة أن المشتبه فيهم سيعترفون زورا بجرائم لم يرتكبوها. لكن الابتكارات في تكنولوجيا الحمض النووي أثبتت أن العديد من المتهمين قد فعلوا ذلك في الواقع، وأدينوا ظلما بناء على أدلة واعترافات كاذبة. حيث إن المشكلة الأساسية في تقييم طبيعة المقابلات مع الشرطة هي أنها لا يتم تسجيلها إلكترونيا دائما. وهو ما يجعل من الصعب - إن لم يكن من المستحيل - إثبات مزاعم المشتبه بهم بشأن الإكراه حتى لو كانت صحيحة. ففي المملكة المتحدة، يلزم قانون الشرطة والأدلة الجنائية لعام 1984، المعروف باسم "PACE" التسجيل الإلكتروني لجميع المقابلات مع المشتبه فيهم، مما ساعد في تحديد الإكراه والاعترافات الكاذبة¹⁵.

كما قد يلجأ المحققون إلى فبركة سيناريو وقائع الأحداث ويقحموا شاهد زور. وربما يلجؤون إلى الكذب على البريء بأن محضر أقواله في صالحه لكونه لا يتضمن اعترافا كاملا، بل فقط جزء بسيط لا يحمله المسؤولية الجنائية. بينما الحقيقة أنه تم تدوين اعترافات كاذبة وقع عليها البريء المشتبه فيه. بالإضافة إلى قيام المحققين بإيهام المشتبه فيه بأن جريمته ليست بالخطورة التي تبدو عليها. وذلك بأسلوب يتضمن التعاطف والتضامن والتفهم بأن أي شخص عادي وحتى المحقق نفسه يمكن أن يرتكب ذلك الفعل في نفس الظروف التي مر بها المشتبه فيه. وهكذا يعتقد هذا الأخير أن اعترافه يمكن أن يقود إلى حسن معاملته خلال المراحل القضائية القادمة ينضاف إلى كل ما سلف أنه في المجال التأديبي الإداري حيث يتميز بأسلوب الحصول على اعترافات كاذبة، وتحميل المسؤولية للموظف البريء أو المستخدم. إذ دأبت الإدارات على استعماله من منطلق العلو والرفعة التي يجب أن تتميز بها عن الموظفين والمستخدمين التابعين لها. فيدونون في محاضر التأديب الاعترافات الكاذبة التي تخدم مصلحة الإدارة، ثم تذييل بطلب استعطاف موجه للسلطة الرئاسية. وهو الأمر الذي يعتبر اعترافا ضمني كاذب على ارتكاب الخطأ المهني المزعوم.

وعليه يقول "أنتوني هيتون أرمسترونج" في مراجعة كتاب "سيكولوجية الاعترافات الكاذبة: أربعون عاما من العلم والممارسة"¹⁶؛ يجب أن يكون محققو الشرطة والقضاة ومتقاصو الحقائق والممارسون القانونيون على دراية دائما بالهشاشة المحتملة لاعترافات المشتبه بهم، مهما كانت مقنعة ومعقولة ظاهريا.

ما يدفعنا للتساؤل عن مدى أخلاقيات هذه الممارسات الشرطية في التحقيق؟. أم أن الأمر يتعلق فقط بتقنيات شرعية في الإستنطاق والتحقيق مع المشتبه فيه؟.

2: تأثير الاعترافات الكاذبة على الإجراءات الجنائية

¹⁵ - Gisli H. Gudjonsson-The Science-Based Pathways to Understanding False Confessions and Wrongful Convictions- article publié le 22 February 2021 sur site: www.frontiersin.org. visité le 03/01/2022 à 15h00.

¹⁶ - Gisli GUDJONSSON- Prof Gisli H Gudjonsson: 40 years' worth of scientific research shows anyone can be coerced into a false confession- frontiers in psychology-psychological science, sur le site: www.blog.frontiersin.org. consulté le 06/01/2022 à 16h00.

يمكن للإعتراف أن يؤثر بشكل كبير على الإجراءات الجنائية. حيث إن الإعترافات الكاذبة المحصل عليها أثناء الإستجوابات الشرطية تؤدي إلى أخطاء قضائية. إذ إن دراسة أمريكية لعام 2003 أثبتت أن 81 في المائة من الأشخاص الذين أدلوا باعترافات كاذبة كانوا موضوع إدانات بناء على اعترافاتهم قبل أن تتم تبرئتهم نهائياً¹⁷.

أ: أولوية الإعتراف في سلم الأدلة الجنائية

إن الإجراءات الجنائية هي وحدها مصدر الأدلة التي يبنى عليها القاضي الجنائي قراره. لذلك يتوقف ذلك على الإجراءات التي تحصلت منها وبالتالي كان جزاء البطلان تقريراً على عدم مشروعيتها، ومن ثمة إهدار الأدلة التي قد تكون ناتجة عنها¹⁸ والتي نقلتها الدعوى العمومية إلى المحكمة الجنائية. وهذه الأعمال لا قيمة قانونية لها إذا لم تتم وفقاً لصيغ معينة وفي أوقات محددة، وكذلك من قبل أشخاص مختصين. وعليه فاحترام القواعد الإجرائية تبدو أساسية من زاوية ضمان شروط جمع الأدلة التي على القاضي أن يرتب عليها صحة النتائج بعد استعمال الرقابة الشرعية "la légitimité". ومن خلال الرقابة القانونية "légalité" والشرعية تحت طائلة البطلان¹⁹. وكذا في إطار عدم احترام مبدأ أمانة الإثبات "principe de loyauté de preuve". وعموماً فالأدلة يجب أن تكون مقبولة قانونياً وقائمة على إجراءات صحيحة.

يأخذ المشرع المغربي بنظام الإثبات الوجداني حيث يترك للقاضي الجنائي حرية واسعة في تقدير أدلة الإثبات وتمحيصها، والتحقق من صحتها وحدواها، والأخذ بما يمكن أن يكون لديه القناعة الحقة البعيدة عن كل ما من شأنه أن يزعزع ثقته في تلك الأدلة²⁰. ويشكل الإعتراف أحد أهم هذه الأدلة الجنائية وأكثرها شيوعاً واستعمالاً. فهو حسب باحثين أمريكيين بمثابة نهاية للتحقيقات من قبل جميع المشاركين في نظام العدالة الجنائية تقريباً. فالقضاة المحتملون لا يعتقدون أن الإعترافات الكاذبة هي مشكلة. وذلك من منطلق أن الشخص البريء لا يمكن أن يدلي باعترافات كاذبة إلا إذا تعرض للعنف والتعذيب، أو كان مصاباً بمرض عقلي. وأيضاً فعند التراجع عن هذه الإعترافات الكاذبة فإنه لا يؤخذ بعين الاعتبار إلا نادراً. وعلى العكس يمكن اعتبارها أدلة أخرى مبنية على كذب المشتبه فيه وبالتالي أدلة إدانة له. وهكذا فتأثير هذا الإعتراف يمثل خسارة له في كل مرحلة من مراحل الإجراءات الجنائية: الشرطة، النيابة العامة، وكذلك الخبراء العلميين والتقنيين الذين عندما يخبروا بهذا الإعتراف فإنهم يحاولون البحث وتحليل كل الأدلة التالية على ضوءه²¹.

وبمجرد الحصول على اعترافات كاذبة، فإن العملية القضائية تتلوث بأكملها؛ من تحقيق الشرطة إلى النيابة العامة والمحاكم والاستئناف. إذ لاحظ الخبير "Garrett" عام 2011 أن أحد الدروس المستفادة من حالات تبرئة الحمض النووي هو أنه "بمجرد تلوث الدليل المركزي في المراحل الأولى من القضية لا يمكن اكتشاف الضرر أو

¹⁷ - Faux Aveux sur le site :www.fr.wikipedia.org. P3, consulté le 03/01/2022 à 12h30.

¹⁸ - أحمد فتحي سرور- الحماية الدستورية للحقوق والحريات- ط2، دار الشروق للنشر، القاهرة 2000، ص 778.

¹⁹ - نبيل شديد الفاضل رعد- الدفوع الشكلية في قانون أصول المحاكمات الجزائية، دراسة مقارنة- الجزء الأول، ط2، بيروت 2010، ص 907.

²⁰ - الحسن هوداية- أهم اجتهادات المجلس الأعلى في موضوع السلطة التقديرية للقاضي- الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الرباط، 2009، ص3.

²¹ - Faux Aveux sur le site :www.fr.wikipedia.org. P3,4. consulté le 03/01/2022 à 12h30.

عكسه بسهولة". لأنه غالباً ما تكون مسارات الإعترافات الكاذبة والإدانات غير المشروعة ناجمة عن فشل منهجي عبر نظام العدالة الجنائية بأكمله، ومعركة شرسة مؤسسية لحماية الشرطة والقضاء من الإنتقاد، وتحمل المسؤولية عن أخطائهم. وذلك من خلال إلقاء اللوم على المحكوم عليه ظلماً. بينما يجب مناقشة مسارات الإعترافات الكاذبة وإجهاض العدالة هذه المستندة إلى العلم. وذلك عبر دراسة وتحليل الأخطاء الثلاثة الأساسية في التحريات الجنائية: "سوء التصنيف" و "الإكراه" و "التلوث". كما إنه تم تحديد العديد من العوامل في الأدبيات الجنائية باعتبارها ذات صلة بأخطاء التصنيف الخاطيء خلال المراحل الأولى من التحقيق، والتي يمكن أن تؤدي إلى عيب تراكمي في جميع مراحل العمليات المختلفة للقضية. والتي يمكن إجمالها في ستة عوامل هي: (1) التفسير الذاتي للخداع، (2) التحيز، (3) تحديد هوية الجاني، (4) دليل علمي معيب، (5) فرضيات استقصائية متضاربة، (6) الإعتماد على مخبرين من ذوي السوابق القضائية ورواد السجن. وهي ذاتها العيوب التي نادى بها "شير" وآخرون²².

ب: الخطأ القضائي والإعتراف الكاذب

لا يمكن للنظام القضائي إعدام علة الخطأ القضائي التي تلازم القضاة الذين لا يحكمون بعلمهم وإنما تعرض عليهم أحداث ونوازل عبر وسائط قد تكون سليمة وقد لا تكون. حيث بجرة قلم وبعد جلسات قد تطول أو تقصر يصبح القرار الذي قصد المشرع أن يكون عنواناً للحقيقة وترجمانا للعدل²³ يدين ويعاقب بريئاً، ويصاب بضرر جراء إخفاق العدالة هذا. وفي هذا المجال نميز بين الخطأ القضائي المرتكب من قبل قضاة التحقيق، والخطأ القضائي الناتج عن خطأ في التحريات الشرطة عموماً.

● الخطأ القضائي في تحريات قضاة التحقيق

إن الإعتقال الإحتياطي كإجراء مسطري مرتبط بعمل قاضي التحقيق يبدو أنه يحمل أهدافاً متناقضة. فهو إجراء يمس بالحرية الفردية لمدد تعادل مدد أحكام القضاء إلا أنها ليست كذلك لكونه إجراء استثنائي في مسطرة جنائية تحمل شعار حماية الحريات والحقوق. وينضاف إلى ما سلف إشكالية التعويض عن الإعتقال الإحتياطي كخطأ من الأخطاء القضائية التي تستوجب الإقرار بمسؤولية الدولة. والذي عرف نقاشاً فقهيًا²⁴ عكس القانون المقارن الذي يقر بالتعويض لضحايا الإعتقال الإحتياطي طبقاً للفقرة الرابعة من المادة التاسعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية²⁵.

²²- Gisli H. Gudjonsson-The Science-Based Pathways to Understanding False Confessions and Wrongful Convictions- article publié le 22 February 2021 sur site: www.frontiersin.org. visité le 03/01/2022 à 15h00.

²³ - علي العلوي الحسني- الخطأ القضائي ومسطرة المراجعة في المادة الجنائية- مجلة الملف، العدد العاشر، أبريل 2007، ص56.

²⁴ - يلاحظ كلا من : ادريس بلحمجوب- الإعتقال الإحتياطي- مجلة الملف القضائي، عدد خاص 18-19، ندوة الإعتقال الإحتياطي، المعهد الوطني للدراسات القضائية، الرباط 1987، ص86.

- محمد العربي مباد- إمكانية التعويض عن الإعتقال الإحتياطي التعسفي- مجلة الحقوق المغربية، 2010، العدد 9-10، ص163 وما بعدها.

²⁵ - تنص هذه المادة على أن لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الإعتقال حق الرجوع إلى المحكمة لكي تفصل دون إبطاء في شرعية اعتقاله وتأمراً بالإفراج عنه إذا كان الإعتقال لا يستجيب للمعايير القانونية المعمول بها، وتضيف الفقرة الخامسة: حق المتضرر في الحصول على تعويض بسبب التوقيف أو الإعتقال الإحتياطي.

وعليه أقر المشرع الفرنسي بمقتضى قانون 5 يوليوز 1972 في المادة 11 تحمل الدولة المسؤولية عن الأخطاء القضائية، خاصة الخطأ الجسيم أو إنكار العدالة. وكذا الأمر بالنسبة لكل من المشرع الهولندي بموجب المواد 89 إلى 93 من قانون المسطرة الجنائية الهولندي. والمشرع الألماني بموجب القانون الصادر بتاريخ 8 مارس 1971. والمشرع البلجيكي بموجب القانون الصادر في 13 مارس 1973²⁶. والمشرع الجزائري الذي دستر مبدأ الحق في التعويض عن الخطأ القضائي، وأصدر مرسوم 25 أبريل 2010 الذي يحدد بموجبه كيفية وشروط دفع التعويض²⁷. أما في المغرب فإن الإشكال يثور من جانبين: الجانب الأول يتعلق بالقانون. حيث إن أحكام قانون المسطرة الجنائية لا تنص صراحة على حق المتهم ضحية الاعتقال الإحتياطي - والذي صدر أمر بعدم متابعته أو صدر حكم نهائي بالبراءة في حقه - أن يطالب بأي تعويض²⁸. وذلك رغم أن المشرع رتب الحق في التعويض والمتابعة بالوشاية الكاذبة ضد الطرف المدني، متى صدر أمر نهائي بعدم المتابعة طبقاً لأحكام المادة 98 من ق م ج. علماً أن القانون الحالي لم يأخذ بعين الاعتبار اقتراح المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بمنح تعويض للمتهم عن الاعتقال في حالة الحكم ببراءته أو عدم متابعته²⁹. وذلك نتيجة للأضرار التي لحقت به: منها العائلية والمهنية والوصم. خاصة وأن المجتمع لا يميز بين الإدانة والاعتقال الإحتياطي.

إلا إن ما يثير الإنتباه في الممارسة القضائية في هذا الباب ما يعرف في الأوساط القضائية من خلال الحكم "بما قضى". والتي تجهض أية محاولة لإقرار نظام عادل للتعويض عن الاعتقال الإحتياطي، وتغطيته وتبرير الخطأ الذي تكون النيابة العامة أو قضاة التحقيق قد سقطوا فيه. وذلك كنوع من التضامن بين الهيئة الحاكمة وهيئة التحقيق حتى لا يؤخذ على هذه الأخيرة كونها اعتقلت المتهم بغير حق³⁰. ومن أجله تضطر إلى إصدار عقوبات نافذة تعادل مدة الاعتقال الإحتياطي رغم اقتناع القضاء بأن المتهم يستحق عقوبة موقوفة التنفيذ. وهي بذلك أحكام قضائية لا عادلة ولا منصفة لإنتصار قيم التضامن على قيم العدالة والإنصاف³¹. حيث ذهب الأستاذ محمد جلال السعيد إلى القول بأن: "ما يصعب قبوله أنه بحسب بعض القضاة القدامى، أن هيئة الحكم ولو أنها مقتنعة ببراءة المتهم تظهر أحيانا تعاطفها مع قضاة التحقيق حينما تحكم بعقوبة تساوي المدة التي تم قضاؤها في الاعتقال الإحتياطي". والدليل أن بعض المحاكم لا تتردد في الإقرار بهذه الطريقة المنتقدة في صيغة: "الحكم على المتهم بعقوبة تساوي المدة التي قضاها رهن الاعتقال الإحتياطي"³².

²⁶ - ادريس بلحجوب- الاعتقال الإحتياطي- مجلة الملف القضائي، عدد خاص 18-19، ندوة الاعتقال الإحتياطي، المعهد الوطني للدراسات القضائية، الرباط 1987، ص86 و88.

²⁷ - محمد أهداف- التكلفة الاقتصادية والحقوقية لنظام الاعتقال الإحتياطي: من أجل حكمة قضائية رشيدة- مجلة القسطاس 2015، عدد مزدوج 9 و8، ص115.

²⁸ - ادريس بلحجوب- الاعتقال الإحتياطي- مجلة الملف القضائي، عدد خاص 18-19، ندوة الاعتقال الإحتياطي، المعهد الوطني للدراسات القضائية، الرباط 1987، ص84.

²⁹ - محمد أهداف- التكلفة الاقتصادية والحقوقية لنظام الاعتقال الإحتياطي: من أجل حكمة قضائية رشيدة- مجلة القسطاس 2015، عدد مزدوج 9 و8، ص117.

³⁰ - الحبيب بيهي- شرح قانون المسطرة الجنائية الجديد- الجزء الأول، الطبعة الأولى، منشورات المجلة المغربية للإدارة والتنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2004، ص234 و235.

³¹ - محمد أهداف- التكلفة الاقتصادية والحقوقية لنظام الاعتقال الإحتياطي: من أجل حكمة قضائية رشيدة- مجلة القسطاس 2015، عدد مزدوج 9 و8، ص120.

³² - محمد جلال السعيد- المحاكمة العادلة في قانون المسطرة الجنائية لسنة 2002- الجزء الخامس، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، يناير 2012، ص78.

وهكذا يبدو أن الإعتقال التحكيمي الإحتياطي يعتبر من صور الخطأ القضائي. فالإيداع في السجن لشخص تتم تبرئته أو يصدر أمر بعدم متابعته لاحقا، يعد خطأ قضائيا موجبا للتعويض بناء على أحكام الفصل 122 من الدستور³³. بل يمكن اعتباره جريمة خطيرة مشمولة بنطاق الفصل 2/23 من الدستور، باعتبارها إحدى الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان³⁴. إلا إنه وحسب بعض القضاة القدامى دأبت هيئة الحكم رغم اقتناعها ببراءة المتهم أن تظهر تعاطفها مع قضاة التحقيق، وتحكم بعقوبة تساوي المدة التي تم قضاؤها في الإعتقال الإحتياطي³⁵ تجنبا للتعويض. وذلك رغم أن مسطرة التحقيق الإجرائية قد تكون تضمنت اعترافات كاذبة بمحاضر الضابطة القضائية بنت عليها سلطة التحقيق استنتاجاتها. والتي انتهت إلى اتخاذ إجراء الإعتقال الإحتياطي وبدوره القضاء الجالس يمكن أن يصدر أحكاما بالحبس أو السجن رغم اقتناعه ببراءة المتهم.

• الخطأ القضائي الناتج عن التحريات الشرطية

على أساس أن كل جريمة مكتشفة أو مرتكبة من طرف الجانح الذي من المحتمل أن يكون مسؤولا عنها سوف تكون موضوع إحالة على السلطات القضائية. وفي غالب الأحيان موضوع محاكمة جنائية ستنتهي بإصدار عقوبة جنائية. وحسب الفقيهان Merle et Vitu فالعقوبة هي -من جهة- الحكم أو القرار الذي ركز على قيمة التصرف، ومن جهة أخرى المكافأة بقدر العقوبة³⁶. وعليه يكون الدور الذي تضطلع به السلطة القضائية كجهاز تشترك في تأمين ممارسة وظيفته القضائية هيئات مختلفة تسعى من خلال محددات المشرع الجنائي إلى تأمين الرقابة على أعمال الشرطة القضائية- من جهة- وإضفاء الصفة القضائية على بعض الإجراءات. ثم رقابة المشروعية وتطبيق القانون من طرف الإدارة التي عليها أن تحترمه في كافة تصرفاتها حتى تكون صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية، وإلا كانت غير مشروعة. وهو الأمر الذي يمنح ضمانات لحماية حقوق الأفراد وحررياتهم³⁷.

والغرض من هذه الرقابة القضائية هو خلق توازن صحيح بين الدواعي الأمنية وحتمية حقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالقيم الأساسية مثل الحياة الخاصة، الحرية الفردية، وقرينة البراءة. فكلما تم تعزيز الضمانات كلما قل خطر الإساءة إلى الحد الأدنى، وتطورت الإستقامة المهنية³⁸. وذلك من أجل ألا ينتج عن هذه التحريات خطأ قضائي.

³³ - ينص الفصل 122 من الدستور على أنه: "يحق لكل من تضرر من خطأ قضائي الحصول على تعويض تتحمله الدولة".
³⁴ - محمد أحداق- التكلفة الإقتصادية والحقوقية لنظام الإعتقال الإحتياطي: من أجل حكمة قضائية رشيدة- مجلة القسطاس 2015، عدد مزدوج 9، ص119.

³⁵ - الحبيب بيهي- شرح قانون المسطرة الجنائية الجديد- الجزء الأول، الطبعة الأولى، منشورات المجلة المغربية للإدارة والتنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2004، ص 200.

³⁶ -RASSAT Michele-Laure- Droit pénal général- 2ème édition,2006, Edition Ellipses, P 490.

³⁷ - محسن العبودي- مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان، دراسة تحليلية في الفقه والقضاء المصري والفرنسي- الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة 1995، ص 15.

³⁸ -EL HILA Abdelaziz- L'enquete policière entre les impératifs de l'ordre public et de la sécurité et les exigences des droits de l'Homme, Analyse du régime procédural en vigueur- in Droits de l'Homme et gouvernance de la sécurité, édition l'Harmattan GREY 2007, P397.

إلا إنه من الملاحظ أن القضاة اعتادوا صرف النظر عن تمسك المتهمين بكونهم كانوا عرضة للتعذيب³⁹. وذلك من منطلق أن بعض المشتبه فيهم ينطلقون من كون اعترافاتهم كانت تحت إكراه مادي أو معنوي بدعوى الانتقام من جهة، أو لمحاولة ثني ضباط الشرطة القضائية عن عمليات إيقافهم في المستقبل، أو الحصول على تعاطف القضاء معهم. وبخلاف القضايا البارزة ستكون الاعترافات الكاذبة - حتى لو كانت الأرقام مجرأة - بعيدة عن كونها استثنائية. فقد أكد علماء وباحثون في علم النفس للعالم عن وجود أزيد من 250 حالة مؤكدة وهي قيد الدراسة لنشرها عام 2022. ففي الولايات المتحدة، تقدر منظمة "The Innocence Project" - وهي منظمة غير ربحية تعمل على إثبات براءة الأشخاص المحكوم عليهم بخبرة مضادة- أن الاعترافات الكاذبة متورطة في 29 في المائة من حالات التبرئة بفحوصات الحمض النووي؛ منها 375 حالة حتى 14 نوفمبر 2021⁴⁰.

كما إن القضاة ومن خلال اعتماد دليل الاعتراف المحصل عليه من خلال التحريات الجنائية، فإنهم غالبا ما يرجحون تغليب مصلحة المجتمع. حيث يلعب دور إثبات هذه الظاهرة عاملا أساسيا في استفحاله، ومدعاة لسلطات البحث في ممارستها في اطمئنان من كل متابعة⁴¹، خاصة بوجود ضعف الرقابة القضائية على أعمال البحث التمهيدي، إذ لا يمكن اللجوء إلى القضاء استعجالا للنظر في عدم قانونية الإعتقال أو الوضع تحت الحراسة النظرية، أو الإدعاء بالتعرض للعنف والتعذيب أو محاولة ذلك.

والخطأ القضائي هذا ينتج عن قرار قضائي لم ينتج عنه أي خطأ باستثناء انفصام الحقيقة القضائية بالملطق عن الحقيقة الواقعية في الحكم⁴². ومن الأمثلة على الأخطاء القضائية الشهيرة قضية المرحوم عبد الواحد بن محمد المولي الذي أدين من أجل جريمة قتل لم يرتكبها. حيث نوقشت أدلتها وأطوارها بجلسات متعددة من طرف غرفة الجنايات بمحكمة الإستئناف بمدينة الجديدة، وانتهت بإصدار عقوبة السجن المؤبد. وبعد سنوات ظهر القاتل الحقيقي لينظر القضاء الإداري في قضية هذا البريء المدان خطأ، ولينصفه بتعويض تتحمله الدولة⁴³.

وفي هذا المجال سجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان عام 2019 ما مجموعه 413 شكاية متعلقة بالقضاء: منها 190 تظلما من أحكام قضائية. و 70 تظلما من عدم تنفيذ أحكام قضائية. و 74 ادعاء بوجود خروقات مسطرية، و 17 ادعاء بشأن التأخير أو التماطل في البث في الدعاوى المعروضة على القضاء: 54 ادعاء بشأن التأخير أو الحفظ في الشكايات الموجهة إلى النيابة العامة، وثمانية 8 شكايات ضد محامين⁴⁴.

وبموازاة مع ذلك، أدت القضايا الرمزية للإعترافات الكاذبة التي أدت إلى أخطاء قضائية، إلى ظهور أفلام وثائقية وأفلام ومسلسلات. منها المسلسل القصير الأمريكي على "Netflix" في عام 2019. وهو مستوحى من

39 - الحبيب بيهي - المشروعية في البحث عن الأدلة الجنائية - مجلة الإشعاع، عدد 3، دس، ص42.

40 - Sandrine CABUT-pourquoi les innocents passent aux aveux- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. Visité le 03/01/2022 à 12h00.

41 - الحبيب بيهي - المشروعية في البحث عن الأدلة الجنائية - مجلة الإشعاع، عدد 3، دس، ص43.

42 - عمرو الصادق- الخطأ القضائي في مدلول الدستور: من أجل حمولة دستورية- الطبعة الأولى، مطبعة الجسور وجدة 2017، ص63.

43 - حكم المحكمة الإدارية بالدار البيضاء رقم 632، ملف رقم 2006/76 و تاريخ 2006/06/05، أشار إليه عمرو الصادق- الخطأ القضائي في مدلول الدستور: من أجل حمولة دستورية- الطبعة الأولى، مطبعة الجسور، وجدة 2017، ص 61 و 62.

44 - التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019، فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحرية، مارس 2020، ص21، نقلا عن موقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان: www.CNDH-RAPPORT Annuel.2019 تم التصفح بتاريخ 2020/11/08 على الساعة 9 و30 د صباحا.

القصة التنويرية لـ "Five of Central Park". والذي يروي قصة مراهقين سود أو من أصل إسباني سنوات في السجن بتهمة الإعتداء على عداة من ذوي الإحتياجات الخاصة، واغتصابها في عام 1989 قبل أن يكشف عن مغتصب متسلسل في عام 2002 ليكون الجاني الوحيد⁴⁵.

ثانياً: الإعترافات الكاذبة الناتجة عن اختلال عقلي

إن الآليات التي تدفع شخصا بريئاً إلى الإعتراف بجريمة لم يرتكبها هي في جوهرها آليات نفسية. وهذه الظاهرة تمت دراستها من وجهة نظر علم النفس التطوري "Psychologie évolutionniste". إذ قد تكون الحاجة للإعتراف أكثر أهمية؛ لأن هناك أشخاصاً مقتنعين بذنب المشتبه فيه في المجتمع⁴⁶. والإعتراف بجنحة أو حتى بجناية لم يتم ارتكابها قد تبدو منذ الوهلة الأولى فكرة سخيفة. لكن رغم ذلك فإن الإعترافات الكاذبة هي حقيقة أبعد بكثير من الخيال. إذ بدأ البحث فيها منذ أربعين سنة مضت، مكنت من معرفة الآليات وعوامل الخطر، والتي أدت إلى الوقاية ومراجعة الإدانات غير المبررة. وهذه الدراسة المرتبطة بالإعترافات الكاذبة تركز في جزء منها على الأبحاث التجريبية النفسية، التي برهنت أنها ممكنة الوقوع في حالات معينة⁴⁷(1). وكذلك من خلال إقناع الأشخاص بأنهم مرتكبون لأخطاء أو جنح عبر قرصنة أدمغتهم بطريقة ما⁴⁷(2).

1: الأسباب المختلفة للإعترافات الكاذبة

جادل "Gisli Gudjonsson" بأن هناك حالياً قاعدة أدلة علمية صلبة لفهم العمليات التي تنطوي عليها حالات الإعتراف الكاذب، وتحديد عوامل الخطر، وتقييم القضايا الواقعية للأغراض القضائية. وكانت قاعدة الأدلة المتزايدة - على مدى السنوات الأربعين الماضية - مدفوعة إلى حد كبير بالتحليل المتعمق لحالات الحياة الواقعية للإعترافات الكاذبة⁴⁸. وعليه سنقارب الأسباب الداخلية للإعترافات الكاذبة (أ). ثم أنواع هذه الإعترافات الكاذبة (ب).

أ: الأسباب الداخلية لمختلف المتدخلين في عملية الإستجواب

على مر السنين، حددت دراسة الحالات الموثقة للإعترافات الكاذبة، والدراسات الإستقصائية المجتمعية، وتجارب علم النفس الإجتماعي مجموعة من عوامل الخطر. منها الضغط على الشرطة لحل القضايا العالقة، وعلاقة المشتبه فيه مع الضحية وغيره من المشتبه فيهم الآخرين. وكذا وجود أشخاص تحت مسؤوليته لإعالتهم، أو التواجد في حالة حزن عميق مقارنة بالضحية. وذلك عند الإستجواب.

⁴⁵ - Sandrine CABUT-pourquoi les innocents passent aux aveux- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. Visité le 03/01/2022 à 12h00.

⁴⁶ - Jesse M.BERING, Todd K.SHACKELFORD-Evolutionary psychology and fake confession- American psychologist 2005,Vol 60, N°9, PP1037,1038. Sur le site: www.citeseerx.ist.psu.edu. Consulté le 06/01/2022 à 15h00.

⁴⁷ - Olivier BALEZ- avouer un delit ou meme un crime qu'on n'a pas commis?- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. Visité le 03/01/2022 à 12h00.

⁴⁸ - Gisli H. Gudjonsson-The Science-Based Pathways to Understanding False Confessions and Wrongful Convictions- article publié le 22 February 2021 sur site: www.frontiersin.org. visité le 03/01/2022 à 15h00.

وفي هذا المجال يتم تذكر بعض الحالات الرمزية لأشخاص أدينوا بعد اعترافات كاذبة. إلا إنه تمت تبرئتهم لاحقاً. مثلاً في فرنسا، تعتبر حالة باتريك ديلز "Patrick Dils" الذي كان لا يزال مراهقاً عندما اعترف بارتكاب جريمة قتل مزدوجة لأطفال. وقضى قرابة خمسة عشر عاماً في السجن قبل أن تتم تبرئته في عام 2002⁴⁹. وغيرها من الحالات عبر العالم كثير.

حيث إنه بمجرد أن يخطئ المحققون في تصنيف المشتبه به - عادة - من خلال كشف خداع شخصي مضلل، وتحييز قرينة الذنب، يمكنهم استخدام عوامل الإستجواب والإحتجاز لانتزاع اعتراف من المشتبه به لا سيما في القضايا البارزة. حيث تخضع الشرطة لضغوط عامة وسياسية لحل القضية كضغط خارجي. وكذلك العوامل ذات الدوافع الداخلية: منها على سبيل المثال؛ الطموح، والتحييز المعرفي، ومشاعر القوة والسيطرة، والشعور بالنفعية. والتي قد تؤدي كلها أو أحدها إلى تفعيل تكتيكات المقابلات القسرية لانتزاع الإقرار. ففي عام 1992 أشار "Gudjonsson" إلى أن تقنية "Reid" المتكونة من تسع خطوات. هي نموذج للإستجواب السائد في الولايات المتحدة حتى يومنا هذا. حيث يركز الباحث على المحققين الذين يحددون نقاط ضعف المشتبه به، ويلعبون عليها للحصول على اعتراف. وقد أدى ذلك إلى العديد من حالات إجهاض العدالة. إذ تعتبر الإقرارات الكاذبة عاملاً مساهماً في الإدانات غير المشروعة في حوالي 30٪ من حالات الإعفاء في الولايات المتحدة الأمريكية⁵⁰.

كما قد يلجأ المحققون إلى فبركة سيناريو وقائع الأحداث ويقحموا شاهد زور. وربما يلجؤون إلى الكذب على البريء بأن محضر أقواله في صالحه لكونه لا يتضمن اعترافاً كاملاً، بل فقط جزء بسيط لا يحمله المسؤولية الجنائية. بينما الحقيقة أنه تم تدوين اعترافات كاذبة وقع عليها البريء المشتبه فيه. في حين قد يرغب البريء المشتبه فيه التغطية على أحد أفراد عائلته مرتكب الخطأ أو الجريمة. وقد يكون له أفراد عائلة يرغب ألا يتعرضوا للمضايقة فيدلي بتصريحات كاذبة. وينضاف إليها ما سلفت الإشارة إليه من الرغبة في إنهاء الإستجواب، أو الحصول على قسط من الراحة أو مكافأة موعودة أو ضمنية. كل هذا ما لم يتعرض للإكراه أو التلاعب من طرف المحققين. الأمر الذي يدفع للتساؤل عن أنواع هذه الإقرارات الكاذبة.

ب: أنواع الإقرارات الكاذبة

حسب العالم النفسي Saul M.Kassin يمكن تقسيم الإقرارات الكاذبة إلى ثلاث مجموعات⁵¹:

المجموعة الأولى:

⁴⁹ - Marie BOETON- En Garde à vue, les aveux ne sont pas des preuves- Article du 06/04/2010 sur le site :www.la-croix.com, P4. consulté le 03/01/2022 à 13h30.

⁵⁰ - Gisli H. Gudjonsson-The Science-Based Pathways to Understanding False Confessions and Wrongful Convictions- article publié le 22 February 2021 sur site: www.frontiersin.org. visité le 03/01/2022 à 15h00.

⁵¹ -Saul M.KASSIN-False confessions:causes, consequences, and implications for reform- Current directions in psychological science,2008, Vol 17, N°4, PP249-253. Article Sur le site:www.journals.sagepub.com. consulté le 06/01/2022 à 12h30.

الإعترافات الكاذبة التلقائية " faux Aveux volontaires " وهي الإعترافات التي يدلي بها الشخص دون أن تطلبها منه الشرطة. حيث يمكن أن تكون عبارة عن تضحية لتغيير الإنتباه ضد الفاعل الحقيقي؛ مثلا يمكن للأب أن يعترف لينقذ ابنه من السجن، والعكس صحيح. كما يمكن الإعتراف الكاذب بجريمة من أجل الشهرة فقط.

وقد يقرر الأشخاص الضعفاء عاطفيا وقت الإستجواب الإعتراف وهو يأملون وضع حد للإستجواب، معتقدين أنه يمكنهم التراجع عنه فيما بعد. وهكذا يدلي العديد من الأشخاص الموضوعين تحت الحراسة النظرية بإعترافات يتراجعون عنها تحت مبرر الإجهاد النفسي والخوف. كما إنه من بينهم من يدعي التعرض للعنف. وعليه يمكن القول أن الظروف المادية للوضع تحت الحراسة النظرية، والحرمان من النوم يمكن أن يلعبا دورا في الحصول على اعترافات كاذبة.

المجموعة الثانية:

الإعترافات الكاذبة الموجهة " Faux Aveux Accommodants " : يمكن الإدلاء بها للتخلص من وضعية مجهدة، أو لتجنب عقاب، أو للحصول على مكافأة وعدت أو ضمنية. ومثالا على ذلك؛ فالتحقيقات الشرطة تتم في قاعة غالبا ما يكون ضوءها قليل، أو يتم إغماض العينين للمشتبه فيه. كما يكون جالسا على الأرض. وهكذا تكون هذه القاعة هي واقعه الحقيقي، ما يحقق إجهادا عقليا شديدا لدى الشخص المستجوب. وبعد مدة طويلة يمكن للمشتبه فيه الإعتراف بجريمة لم يرتكبها من أجل التخلص من هذه الوضعية الميؤوس منها فقط. وعليه تكون تقنيات التحقيق مثل تقنية " Reid " الأمريكية هي محاولة اقتراح الإعتراف على المشتبه فيه من أجل تخفيف هذه الوضعية، أو تقديم مكافأة مادية ككوب قهوى، أو وضع نهاية للإستجواب. كما تستعمل الطريقة التفاوضية لتخفيف العقوبة عن الأشخاص المشتبه فيهم. وهكذا يتم الحصول على اعترافات كاذبة بشأن جرائم لم يتم ارتكابها بسهولة.

وهذه التقنيات الكلاسيكية المستعملة من قبل الشرطة خلال الإستجوابات فعالة في الحصول على اعترافات أشخاص مذنبين. لكنها أيضا تشكل خطر توجيه أشخاص أبرياء إلى الإدلاء بإعترافات كاذبة. فكلما طال وقت الإستجواب، استعمل المحققون الضغط على المشتبه فيه، وزاد استعمالهم للتقنيات والوسائل التي تقود المشتبه فيه من الإنكار إلى الإعتراف⁵².

وهو ما يشرحه الأستاذ " Brian Cutler " -أستاذ علم النفس الإجتماعي بجامعة كندا؛ أن الغرض من الإستجواب هو الحصول على اعتراف. حيث لا يتعلق الأمر بطريقة للبحث، ولكن بطريقة تفترض اتهام الشخص

⁵² - Gohn E.REID, sur le site www.reid.com . consulté le 06/01/2022 à 13h00.

- العضوية في Reid Institute مفتوحة لجميع المحققين الحكوميين وإنفاذ القانون والمحققين الأمنيين الخاصين الذين يشاركوننا التزامنا بالتعلم.

المشتبه فيه بالجريمة. ويكون هدفها بالدرجة الأولى هو الحصول على اعتراف منه، من خلال أنه مفترض فيه الإدانة، أو أن الشكوك حوله قوية جدا⁵³.

وعلى هذا الأساس يقدم المحققون للمشتبه فيه قرائن "الهز"؛ مثل أوصاف الشهود أو الخبرات العلمية الرسمية. وأمام هذه الأدلة الدامغة يدفع المشتبه فيه إلى الإعتقاد أنه لا توجد لديه وسيلة معقولة لنفي الفعل المزعوم. وهي المرحلة المسماة التعظيم "maximisation"، والتي يكون الغرض منها جعل المشتبه فيه يعتقد بالعواقب الوخيمة التي يواجهها إن لم يعترف، وأن يشعر بكونه محاصر، عاجز، ومقتنع بأن اعترافه هو كل ما في مصلحته. ثم تأتي مرحلة التهمين "minimisation"؛ من خلالها يقوم المحققون بإيهام المشتبه فيه بأن جرمته ليست بالخطورة التي تبدو عليها. وذلك بأسلوب يتضمن التعاطف والتضامن والتفهم بأن أي شخص عادي وحتى المحقق نفسه يمكن أن يرتكب ذلك الفعل في نفس الظروف التي مر بها المشتبه فيه. وهكذا يعتقد هذا الأخير أن اعترافه يمكن أن يقود إلى حسن معاملته خلال المراحل القضائية القادمة⁵⁴.

وعلى سبيل المثال، يمكن استخدام هذه التقنية - في بعض الأحيان - في تشخيصات "الأطفال المهزوزة" "Bébés secoués". فتشخيص "هز الطفل" يوفر للمحققين سلاحا قويا. حيث إنه إذا أثبت العلم الطبي سبب الوفاة مثلا، فسيقوم المحقق باستجواب المشتبه فيه على أساسها، وسيواجهه بهذا الدليل القاطع على الذنب المرتكب. فمثلا والد بائس جراء موت ابنه يعاني أيضا صدمة اتهامه بقتله، يمكن أن يغرقه الذنب واليأس والتوبيخ النفسي "اللوم" من أن يستوعب مسؤوليته، ويدلي باعترافات كاذبة تخدم المصلحتين: مصلحة المشتبه فيه الذي يتهمونه. والإعتراف وإن كان كاذبا فهو يتناسق مع الدليل الطبي ويكون أكثر إقناعا للقاضي⁵⁵.

المجموعة الثالثة:

الإعترافات الكاذبة المبطنة "Faux Aveux Intériorisés": بعد إخضاعه لتقنيات استجواب توشي بشدة بأنه ارتكب الجريمة، يتم اعتراف المشتبه فيه الكاذب بها. كما يمكن لبعض الأشخاص أن يعتقدوا بكونهم ارتكبوا جرائم رغم أنهم فعلا أبرياء منها⁵⁶. حيث قام باحثون في علم النفس بإعادة الظروف التجريبية لاستجوابات الشرطة، وتمكنوا من دفع 70 في المائة من المشاركين إلى تذكر جرائم اقترفوها عندما كانوا صغارا. وأيضا إلى تقديم تفاصيل وهمية حول هذه الجرائم، علما أنها لم تحدث في الواقع⁵⁷. كما يمكن أن تحدث هذه الظاهرة في تشخيص إساءة معاملة الأطفال عندما يواجهون أدلة الهز أو التأثير. فالأباء لا يستطيعون تذكر ما فعلوه خاصة عند فقدان فلذات أكبادهم⁵⁸.

⁵³ - Brian CUTLER- Interrogations and false confessions - university of Wisconsin, Law school, 2014, sur le site www.williams.edu. Consulté le 06/01/2022 à 13h30.

⁵⁴ -Faux Aveux sur le site :www.fr.wikipedia.org.P2, consulté le 03/01/2022 à 12h30.

⁵⁵ - Faux Aveux sur le site :www.fr.wikipedia.org. P3, consulté le 03/01/2022 à 12h30.

⁵⁶ -Les troublantes logiques des faux aveux, article sur: www.leparisien.fr du 08/07/2012. Consulté le 06/01/2022 à 14h00.

⁵⁷ - Julia SHAX, Stephen PORTER-Constructing rich false memories of committing crime-Psychological science, 2015, Vol 26, N°3, PP291-301. Sur le site:www.journals.sagepub.com, consulté le 06/01/2022à 14h30.

⁵⁸ - Faux Aveux sur le site :www.fr.wikipedia.org. P3. consulté le 03/01/2022 à 12h30.

2: التفسير العلمي للإعترافات الكاذبة

أصبحت اليوم العلوم النفسية ذات أهمية متزايدة على جميع مستويات المجتمع. فمن خلال علاج الإضطرابات السريرية يمكن التوصل إلى فهمنا الأساسي لكيفية عمل العقل. حيث أضحى هذا العلم متعدد التخصصات يستعير أسئلة من الفلسفة، وأساليب من علم الأعصاب، ورؤى من الممارسات السريرية. كل ذلك بهدف تعزيز فهمنا للطبيعة البشرية والمجتمع، فضلا عن قدرتنا على تطوير أساليب تدخل جديدة⁵⁹. وذلك في أفق إعطاء تفسيرات علمية للإعترافات الكاذبة منها: اضطرابات النمو العصبي (أ)، وقرصنة الدماغ (ب).

أ: اضطرابات النمو العصبي (TDAH)

أظهرت التجارب العلمية أن الإعترافات الكاذبة تتعلق بعوامل الضعف لدى المشتبه فيهم، كما قد تتعلق بسمات المتهم: قاصر، اضطرابات نفسية أو عقلية مختلفة. إضافة إلى الكحول أو المواد الأخرى. وأيضا اضطرابات النمو العصبي مثل: نقص الإنتباه مع أو بدون فرط النشاط (TDAH)، اضطرابات التوحد، العجز الفكري. و (TDAH) هو اضطراب نمو عصبي شائع⁶⁰ يصيب حوالي 5 إلى 8 في المائة من الأطفال، و 4 في المائة من البالغين. ويتميز بالصعوبة المستمرة في تعديل الإنتباه، مما يؤدي إلى أخطاء فيه، وصعوبة في الحفاظ على الإنتباه لمقاومة المحفزات المشتتة للتنظيم: بدء وإنهاء المهام، إغفال أو الميل إلى ضياع الأشياء أو فقدها. حيث يتضمن التملل المرتبط باضطراب فرط الحركة ونقص الإنتباه صعوبة في التحكم في الحركات " hyperactivité motrice" (فرط النشاط الحركي)، والسلوكيات "impulsivité" (الإندفاع). وفي بعض الأحيان أيضا يمس المشاعر "hyper-réactivité émotionnelle" (فرط التفاعل العاطفي).

ويمكن العثور على تأثيرات اضطراب فرط الحركة ونقص الإنتباه في العديد من مجالات الحياة، بما في ذلك الحياة اليومية والعائلية والاجتماعية والأكاديمية والمهنية. وتنقسم أعراض اضطراب فرط الحركة ونقص الإنتباه إلى ثلاث مجموعات سريرية: قلة الإنتباه والإندفاع - فرط النشاط - ومجمعة. وتكون هذه الأعراض حاضرة منذ الطفولة وغالبا ما تستمر حتى مرحلة البلوغ.

وحسب دراسة حديثة تتعلق ب 386 سجينا اسكتلنديا؛ منهم 33 في المائة قاموا باعترافات كاذبة. كان لإضطراب النمو العصبي "TDAH"⁶¹ واضطرابات السلوك (اضطراب نقص الإنتباه مع / بدون فرط النشاط، أو تجاوز القواعد الإجتماعية التي قد تتعايش مع فرط النشاط) كأقوى مؤشرين للإعترافات الكاذبة. وهذا الميل يرتبط بالإندفاع كإحدى العلامات الأساسية لإضطراب نقص الإنتباه مع/ بدون فرط النشاط TDAH⁶².

⁵⁹ - Sandrine CABUT-pourquoi les innocents passent aux aveux- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. Visité le 03/01/2022 à 12h00.

⁶⁰ - pour plus d'informations consultez le site de l'Association des Médecins Psychiatres du Québec : www.ampq.org, consulté le 03/01/2022 à 16h00.

⁶¹- Trouble du Déficit de l'Attention avec/sans Hyperactivité.

⁶² - Olivier BALEZ- avouer un delit ou meme un crime qu'on n'a pas commis?- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. Visité le 03/01/2022 à 12h00.

وقد كان لهذا التوجه العلمي محاولة إيجاد التوازن بين الإعترافات وباقي وسائل الإثبات الجنائي⁶³، الذي يحتل مكانة كبيرة في المادة الجنائية. فهو لبنة أساسية يقوم عليها القضاء الجنائي والمحاكمة العادلة؛ لأنه المسلك الذي يوصل القاضي الجنائي إلى الحقيقة في القضايا المعروضة عليه، وإلى الإقتناع بمدى إدانة الأشخاص المتابعين أمامه.

حيث يقصد بمصطلح الإثبات تأكيد الوجود بالحجة والدليل لا بالإعتراف فقط. وفي الإصطلاح يقصد بالإثبات في المادة الجنائية إقامة الدليل والبرهان على وقوع الجريمة أو نفيها وإسنادها إلى المتهم أو براءته منها⁶⁴. وفي نظام الإثبات الجنائي العام يبقى الإثبات هو عملية برهنة أو تدليل ضرورية لتطبيق النص القانوني⁶⁵. كما يطلق عليها أيضا النتيجة المحصل عليها عن طريق جمع الأدلة في مرحلة أولى وتقديمها لقضاء التحقيق أو النيابة العامة قصد تمحيصها. فإذا نتج عن هذا التمحيص أدلة تسند الإدانة أحييت على مرحلة المحاكمة. ويتم تقدير قيمة الحجج والأخذ منها بتلك التي تولد الجزم، وعند العكس وجب تبرئة ساحة المتهم⁶⁶. إلا إن الإعتراف يبقى سيد الأدلة في كثير من الأحيان خاصة في غياب أدلة أخرى، ويبقى كافية لإدانة المشتبه فيه رغم عدم ارتكابه للجريمة موضوع المتابعة.

وذلك لكون المصلحة العامة تتجلى في إدانة المجرمين ومعاقبتهم رغم أنها تتعارض مع الإعتراف على حريات وحقوق المواطنين، والدفاع على هذه الضمانات في مجال إثبات الإدانة لا يعتبر قييدا على المصلحة العامة؛ لأن المصلحة المحمية هي الحرية الشخصية التي تهم المجتمع بأسره، ولا تقل عن أهمية المصلحة العامة في معاقبة المجرمين⁶⁷. وعليه فالدليل الجنائي يجب أن يكون مشروعا من حيث الوجود والحصول، وتتوقف مشروعية الدليل على مشروعية الإجراءات التي أنتجت. وضمان هذه المشروعية رهين بالمراقبة القضائية على كيفية مباشرة الإجراءات الجنائية تحت طائلة إثارة بطلان الإجراء غير الصحيح⁶⁸. إلا إن الملاحظ أن كل الأدلة الجنائية ترتبط بالإعترافات أو تكون هذه الأخيرة هي كل الأدلة الجنائية.

حيث إنه ومنذ التجارب الأولى للعالم النفسي "Saul Kassin" في سنوات 1990؛ كانت هناك تجارب أخرى في علم النفس مهدت الطريق لبناء هذا العلم الفريد. والذي يتضمن أيضا تأثير الإعترافات الكاذبة على المسار القضائي. حيث تظهر الدراسات الصورية أو الوهمية لهيئة المحلفين أن الإعترافات لها تأثير أكبر على أحكام الإدانة أكثر من الأشكال الأخرى للأدلة المحتملة. إذ لا يهمل هؤلاء المحلفون هذه الإعترافات حتى عندما تكون

⁶³ - تسعى نظرية الإثبات في المادة الجنائية إلى الجواب على ثلاثة مجموعات من الأسئلة: على من يقع عبئ الإثبات؟ ما هي وسائل الإثبات المقبولة؟، وكيف تقدر الأدلة؟، لمزيد من المعلومات يلاحظ: محمد جلال السعيد- المحاكمة العادلة في قانون المسطرة الجنائية لسنة 2002- الجزء الخامس، ط1، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 2012، ص107.

⁶⁴ - العربي البوبكري- قواعد الإثبات في جريمة غسل الأموال وإشكالاته، قراءة في القانون 05-43- مجلة المنبر القانوني، عدد مزدوج 2 و3، أبريل/أكتوبر 2012، ص156.

⁶⁵ - هشام الزربوح- تنوع وسائل الإثبات في جرائم الأعمال- مجلة القسطاس 2015، العدد المزدوج 8 و9، ص11.

⁶⁶ - الحبيب بيهي- شرح قانون المسطرة الجنائية الجديد- الجزء الأول، ط 1، منشورات المجلة المغربية للإدارة والتنمية، مطبعة المعارف الجديدة الرباط 20014، ص275.

⁶⁷ - خالد حمد- قرينة البراءة، دراسة تحليلية- مجلة العلوم القانونية 2015، العدد الأول، ص62.

⁶⁸ - شادية شومي- حقوق الدفاع خلال مرحلة ما قبل المحاكمة في النظام الجنائي المغربي، عناصر من أجل محاكمة عادلة- أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة الحسن الثاني، كلية العلم القانونية والإقتصادية والإجتماعية عين الشق الدار البيضاء، السنة الجامعية 2003/2002، ص563.

نتيجة عن إكراه مثبت، وحتى عندما يعاني الشخص من اضطرابات عقلية معروفة أو ضغوط مرتبطة بالإستجواب⁶⁹. ما ينتج عنه حتما خطأ قضائي.

ب: قرصنة الدماغ والإعترافات الكاذبة

لماذا يلجأ الأبرياء إلى الإعترافات الكاذبة؟. هذا السؤال ظل محيراً للعلماء والمهتمين القانونيين، ومهملاً لسنوات من قبل مؤسسات إنفاذ القانون والقضاء والعامّة. أما اليوم فيتوفر الباحثون على بعض طرق وآليات ونطاق الإعترافات الكاذبة النفسية، الذي هو مجال علمي غير معروف. حيث ابتدأ البحث فيها منذ 1980، وتمكن الباحثون من إثبات أنه بالإمكان في ظروف معينة ومن خلال قرصنة -نوعاً ما- أدمغة الأفراد⁷⁰ الحصول على اعترافات كاذبة.

● تقنية الذاكرة الموحية

لطالما تكهن باحثو الذاكرة بأن بعض التكتيكات قد تدفع الناس إلى تذكر جرائم لم تحدث قط، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى اعترافات كاذبة. ومن بين الدراسات الأولى في هذا المجال تلك التي قامت بها الباحثة في علم النفس "Julia Chow" وقدمت من خلالها أدلة تشير إلى أن الذكريات الخاطئة العرضية الكاملة لارتكاب الجريمة يمكن إنشاؤها في بيئة تجريبية محكمة باستخدام تقنيات استرجاع الذاكرة الموحية. وكانت هذه التجربة العلمية تركز عبر حث المشاركين على توليد ذكريات كاذبة عاطفية إجرامية وغير إجرامية. ثم تمت مقارنة هذه الذكريات الكاذبة بالذكريات الحقيقية للأحداث العاطفية. وبعد ثلاث مقابلات تم تصنيف 70٪ من المشاركين على أنهم يمتلكون ذكريات خاطئة عن ارتكاب جريمة (سرقة أو اعتداء أو اعتداء بسلاح) أدت إلى الإتصال بالشرطة في مرحلة المراهقة المبكرة، وتطوعوا بتقديم رواية كاذبة ومفصلة. وكانت هذه الذكريات الخاطئة للجريمة مشابهة للذكريات الكاذبة للأحداث غير الجنائية، وحسابات الذاكرة الحقيقية التي تحتوي على نفس الأنواع من المكونات الوصفية المعقدة ومتعددة الحواس. وهكذا يبدو أنه في سياق مقابلة موحية للغاية يمكن للناس أن يولدوا بسهولة ذكريات زائفة غنية عن ارتكاب الجريمة⁷¹.

وفي هذا المجال العلمي يمكن الحديث عن عصر ذهبي من البحوث ودراسات الحالة والتأثير القضائي.

72 حيث يعتقد أحد المتخصصين البارزين في هذا المجال الإسكتلندي - البريطاني "Gisli Gudjonsson" الأستاذ المبرز بجامعة لندن "king's college de londre" في مقال تحليلي له تحت عنوان: "حدود علم النفس"، أن بعض الحالات الرمزية لأشخاص أدينوا بعد اعترافات كاذبة ووضعوا في خزانة أبحاث من المفترض أن تقيس زمن رد فعلهم

⁶⁹ - Olivier BALEZ- avouer un delit ou meme un crime qu'on n'a pas commis?- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. visité le 03/01/2022 à 12h00.

⁷⁰ - Sandrine CABUT-pourquoi les innocents passent aux aveux- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. Visité le 03/01/2022 à 12h00.

⁷¹ -Julia SHAW,Stephen PORTER- Constructing rich false memories of committing crime-article publié le 26/03/2015 sur le site: www.pubmed.ncbi.nlm.nih.gov. visité le 03/01/2022 à 13h00.

⁷² - أستاذ بمعهد علم النفس والطب النفسي وعلم الأعصاب.

مكنت من الحصول على اعترافات كاذبة. وتمثل هذه التجربة في اختبار 97 طالب للكتابة السريعة على الكمبيوتر دون لمس مفتاح "Alt" بدعوى إمكانية تجميده للنظام "planter le système". بعدها تمت محاكاة حادثة واتهم المشاركون بكونهم ضغطوا الزر الممنوع.

في البداية لم يعترف أي فرد كونه قام بالضغط على الزر الممنوع. لكن مع إدخال العلماء لدى بعض الطلاب متغيرين لزيادة ضعفهم: يتعلق الأول بفرضية سرعة الكتابة و/أو وجود شاهد زور. وانتهى الأمر بأن اعترف 7 من 10 طلاب أي 67 في المائة بكونهم ضغطوا مفتاح "alt". في حين استتبأ 28 في المائة منهم خطأهم. بينما أعطى 9 في المائة تفاصيل على طريقة ارتكابهم الخطأ المزعوم في الكتابة. وهكذا ارتفعت نسبة الإعتراف ضمن المجموعة التي اختبرت في سرعة الكتابة وشاهد الزور⁷³.

وفي عام 2015 استأنفت فرقة أمريكية هذا البروتوكول، وبرهنت أن هناك معلمة أخرى لها دور رئيسي: هي النوم. حيث اعترف العديد من المشاركين بنسبة أعلى مرتين بأنهم ضغطوا الزر المحظور - وهو الأمر الذي لم يكن صحيحاً في الواقع - وذلك لكونهم لم يناموا⁷⁴.

● متلازمة فقدان الثقة في الذاكرة

يضيف الباحث "Gisli Gudjonsson" منذ سنوات 1980 "متلازمة فقدان الثقة في ذاكرة المرء"، والتي يتم ربطها بتصنيف الإعترافات الكاذبة. حيث إنه بعد أن يصبح المرء غير قادر على الإعتماد على ذكرياته فمن المرجح أن يعتمد على الإشارات والإقتراحات الخارجية من أشخاص آخرين. وهو الأمر الذي قد يقود في حالات معينة إلى اعترافات كاذبة. وقد شرح هذا الخبر في علم النفس الشرعي بصحيفة "cortex"⁷⁵ عام 2016 حالة شخص في اسلندا صاحبت اعترافاته الكاذبة وقائع خيالية⁷⁶.

وكجزء من التطور المبكر قدم كل من "Gudjonsson" و"MacKeith" عام 1982 مصطلح "متلازمة عدم الثقة في الذاكرة" لوصف نقاط الضعف في الذاكرة، والعمليات التي أنتجت اعترافات كاذبة داخلية. كما كانت موضوع العديد من دراسات الحالة: "Gudjonsson" من عام 2003 إلى 2018. وكذلك الأدلة التجريبية لكل من "Kassin and Kiechel" عام 1996، و"Horvath" عام 2003. ثم "Van Bergen" من عام 2008 إلى 2010. هذه الدراسات دعمت الدور الحاسم لعدم الثقة في الذاكرة في بعض حالات الإعترافات الكاذبة. إلا إن حالتين لإخفاق العدالة في السبعينيات: واحدة في الولايات المتحدة الأمريكية والأخرى في المملكة المتحدة. حيث تبين في كلتا الحالتين أن الإعترافات كاذبة وتمت تحت إكراه الشرطة، ما أدى إلى بداية عودة الإهتمام العلمي

⁷³ -Gisli GUDJONSSON- Prof Gisli H Gudjonsson: 40 years' worth of scientific research shows anyone can be coerced into a false confession- frontiers in psychology-psychological science, sur le site: www.blog.frontiersin.org. consulté le 06/01/2022 à 16h00.

⁴¹ - Sandrine CABUT-pourquoi les innocents passent aux aveux- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. Visité le 03/01/2022 à 12h00.

⁷⁵ - www.journals.elsevier.com . CORTEX is an international journal devoted to the study of cognition and of the relationship between the nervous system and mental processes.

⁷⁶ - Olivier BALEZ- avouer un delit ou meme un crime qu'on n'a pas commis?- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. visité le 03/01/2022 à 12h00.

بالإعترافات الكاذبة في الثمانينيات، ومهدت الطريق لفهم أفضل لمواطن ضعف الشباب عندما تتلاعب بهم الشرطة لانتزاع اعتراف⁷⁷.

وتعد مجلة "Frontiers in Psychology" أكبر مجلة في مجالها لنشر الأبحاث في هذا المجال بدقة. والتي تمت مراجعتها من قبل الأقران عبر العلوم النفسية؛ من الأبحاث السريرية إلى العلوم المعرفية، ومن الإدراك إلى الوعي، ومن دراسات التصوير إلى العوامل البشرية، ومن الإدراك الحيواني إلى علم النفس الاجتماعي⁷⁸. وكل هذه الأبحاث والدراسات تؤكد أن الإعترافات الكاذبة عبر قرصنة الدماغ أو التحايل النفسي على المشتبه فيه والتأثير عليه أمر ممكن. وهو ما قد ينسف نظرية الإعتراف سيد الأدلة. وذلك من خلال استعمال وسائل وأدوات العلوم التجريبية من ملاحظة وتجربة واستنتاج القواعد. الأمر الذي يمس في نظرنا قرينة البراءة ومصداقيتها، علما أنه أيضا يتم استعمال وسائل غير قانونية في الإستجابات نذكر منها:

- جهاز كشف الكذب: ويستعمل في الجرائم المنظمة والخطيرة، ويتكون من ثلاثة أجهزة: 1- جهاز لقياس نبضات القلب (cardiograph)، 2- جهاز لقياس ضغط الدم (sphygmograph)، 3- جهاز نومتر يسجل تغير مقاومة الجلد للكهرباء (galvanograph) تترجم على شكل ذبذبات ترسمها إبر مبرجة تتحرك أفقيا، وترسم بواسطة مداد على ورق ذبذبات تتغير كلما اقترب القائم بالإستجواب بأسئلته من موضوع الجريمة. وتؤثر بذلك في الأجهزة العصبية والتنفسية التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها.
- مصل الحقيقة: استعمال مصل الأسكوبولامين في المجال الجنائي في ولاية تكساس سنة 1930 لتحليل النفسي على شكل حقن في الوريد. بعدها يصبح الشخص قابلا للإيحاء بعد شعوره بالصفاء والإنسراح، ويفقد السيطرة على نفسه، ويصبح ثرثارا مجردا من ملكاته الإرادية العليا. كما ظهرت مركبات أخرى منها: باربيتوريت (Barbiturates)، بنتوثال الصوديوم (Sodium Penthal)، وأميتال الصوديوم (Sodium Amythal).
- التنويم المغناطيسي: هو نوع من النوم لبعض ملكات العقل الظاهر نوما صناعيا عن طريق الإيحاء بفكرة النوم. حيث يضيق اتصال النائم الخارجي، وتحجب ذاته اللاشعورية، ويقتصر على شخصية المنوم التي تسيطر وتشل الوظيفة الأساسية لعقل الإنسان النائم⁷⁹.

⁷⁷ - Gisli H. Gudjonsson-The Science-Based Pathways to Understanding False Confessions and Wrongful Convictions- article publié le 22 February 2021 sur site: www.frontiersin.org. visité le 03/01/2022 à 15h00.

⁷⁸ - www.frontiersin.org. Vu le 03/01/2022 à 14h00.

⁷⁹ - لمزيد من المعلومات بخصوص وسائل الإستجواب غير القانونية يراجع: سراج الدين محمد الروبي- الإستجابات الجنائية في مفهومها الجديد- الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية 1997، ص 139 وما بعدها.

خاتمة

إن ظاهرة الإعترافات الكاذبة ظاهرة اجتماعية، لها ارتباط وثيق بالتحريات والإجراءات الجنائية. وهي تقود إلى إدانة حتمية عن جريمة لم يتم ارتكابها من طرف المشتبه فيه البريء. وظلت سائدة في إطار نظرية الإعتراف سيد الأدلة، واعتماد كل المتدخلين في القضايا الجنائية على الإعتراف لإستكمال الأبحاث والتحريات أو البدء منها واستغلالها. إلا إن أمر إماطة اللثام عنها تم بطريقة علمية، وعن طريق وسائل العلوم التجريبية التي تخضع للتجربة والملاحظة واستنتاج القواعد والخلاصات. وذلك من خلال مساهمة كل من علم النفس والطب النفسي وعلم الأعصاب كما سبق تحليله. غير إن آثارها تمس بحرية وحقوق الأفراد في المجتمع، وأصبحت لإرتباطها بالإجراءات الجنائية مسألة عادية، وفي خانة "الأحكام القيمة" التي لا تخضع للنقاش المجتمعي أو العلمي.

فهي وإن كانت مرتبطة بإكراهات الإجراءات الجنائية التي تفرض حلا للقضايا والجرائم في المجتمع حرصا على أمنه وطمأنينته من جهة. وبالإكراهات الإدارية والقضائية من جهة أخرى. فإن الإعترافات الكاذبة تعتبر متنفسا لكل هذه الضغوطات والإكراهات الإدارية والسياسية. ما يفرض الإنكباب على دراسة مختلف جوانب هذه الآفة المرتبطة بالإجراءات الجنائية وتأثيرها على الأحكام والقرارات القضائية. وهو الأمر الذي يدعو إلى إدماج علوم النفس والطب النفسي وعلم الأعصاب في التحريات الجنائية، أو على الأقل في مراقبة هذه الإعترافات الكاذبة حتى لا يظلم بريء. وهو الأمر الذي يتطلب - في نظرنا - تغييرا جذريا في قناعات المجتمع حول مفهوم قرينة البراءة، ونقله نوعية في مجال ممارسات التحريات الجنائية والإكراهات المرتبطة بها.

لائحة منابع المقال

1: المصدر:

- التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2019، فعلية حقوق الإنسان ضمن نموذج ناشئ للحريات، مارس 2020، نقلا عن موقع المجلس الوطني لحقوق الإنسان: www.CNDH-RAPPORT Annuel.2019 تم التصفح بتاريخ 2020/11/08 على الساعة 9 و30 د صباحا.

2: المراجع باللغة العربية:

أ - الكتب العامة:

- أحمد فتحي سرور- الحماية الدستورية للحقوق والحريات- ط2، دار الشروق للنشر، القاهرة 2000.
- الحبيب بيهي- شرح قانون المسطرة الجنائية الجديد- الجزء الأول، الطبعة الأولى، منشورات المجلة المغربية للإدارة والتنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2004.
- محمد جلال السعيد- المحاكمة العادلة في قانون المسطرة الجنائية لسنة 2002- الجزء الخامس، الطبعة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، يناير 2012.
- محمد على الدباس وعلي عليان أبو زيد- حقوق الإنسان وحرياته ودور شرعية الإجراءات الشرطية في تعزيزها، دراسة تحليلية لتحقيق التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته وأمن المجتمع تشريعا وفقها وقضاء- دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2009.
- محسن العبودي- مبدأ المشروعية وحقوق الإنسان، دراسة تحليلية في الفقه والقضاء المصري والفرنسي- الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة 1995.

ب - الكتب الخاصة:

- أشرف إبراهيم سليمان- التحريات ورقابة القضاء في النظم المقارنة مع إطلالة على النظام القضائي الإنجليزي - ط1، المركز القومي للإصدارات القومية، القاهرة 2015.
- الحسن هوداية- أهم اجتهادات المجلس الأعلى في موضوع السلطة التقديرية للقاضي- الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع الرباط، 2009.
- ادريس بلحمجوب- الإعتقال الإحتياطي- مجلة الملف القضائي، عدد خاص 18-19، ندوة الإعتقال الإحتياطي، المعهد الوطني للدراسات القضائية، الرباط 1987.
- نبيل شديد الفاضل رعد- الدفوع الشكلية في قانون أصول المحاكمات الجزائية، دراسة مقارنة- الجزء الأول، ط2، بيروت 2010.
- سراج الدين محمد الروبي- الإستجابات الجنائية في مفهومها الجديد- الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية 1997.
- عمرو الصادق- الخطأ القضائي في مدلول الدستور: من أجل حمولة دستورية- الطبعة الأولى، مطبعة الجسور وجدة 2017.

ج - الأبحاث الجامعية:

الأطاريح:

- شادية شومي- حقوق الدفاع خلال مرحلة ما قبل المحاكمة في النظام الجنائي المغربي، عناصر من أجل محاكمة عادلة- أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون الخاص، جامعة الحسن الثاني، كلية العلم القانونية والإقتصادية والإجتماعية عين الشق الدار البيضاء، السنة الجامعية 2002/2003.

د - المقالات:

المقالات الورقية:

- الحبيب بيهي- المشروعية في البحث عن الأدلة الجنائية – مجلة الإشعاع، العدد3، د س.
- العربي البوبكري- قواعد الإثبات في جريمة غسل الأموال وإشكالاته، قراءة في القانون مزدوج3، أبريل/أكتوبر 2012.
- هشام الزربوح- تنوع وسائل الإثبات في جرائم الأعمال- مجلة القسطاس 2015، العدد المزدوج 9و8.
- يوسف بنباصر- الإقرار التمهيدي أمام الشرطة القضائية: هل أن الأوان ليتخلى عن الريادة في قائمة الحجج الإثباتية، سلسلة بنباصر للدراسات القانونية والأبحاث القضائية، سلسلة النورس للبحث القانوني، مجلة الواحة القانونية، العدد الأول، السنة الرابعة، 2006.
- محمد أحداق- التكلفة الاقتصادية والحقوقية لنظام الإعتقال الإحتياطي: من أجل حكمة قضائية رشيدة- مجلة القسطاس 2015، عدد مزدوج 9و8.
- محمد العربي مباد- إمكانية التعويض عن الإعتقال الإحتياطي التعسفي- مجلة الحقوق المغربية، 2010، العدد 9-10، ص163.
- علي العلوي الحسني- الخطأ القضائي ومسطرة المراجعة في المادة الجنائية- مجلة الملف، العدد العاشر، أبريل 2007.
- خالد حمد- قرينة البراءة، دراسة تحليلية- مجلة العلوم القانونية 2015، العدد الأول.

3: المراجع باللغات الأجنبية:

A- Ouvrages :

- RASSAT Michele-Laure- Droit pénal général- 2ème édition, 2006, Edition Ellipses.

B- Articles :

1- Articles en papier:

- EL HILA Abdelaziz- L'enquete policière entre les impératifs de l'ordre public et de la sécurité et les exigences des droits de l'Homme, Analyse du régime procédural en vigueur- in Droits de l'Homme et gouvernance de la sécurité, édition l'Harmattan GREY 2007.

2- Articles électroniques :

- Brian CUTLER- Interrogations and false confessions - university of Wisconsin, Law school, 2014, sur le site www.wiliams.edu. Consulté le 06/01/2022 à 13h30.
- Gisli GUDJONSSON- Prof Gisli H Gudjonsson: 40 years' worth of scientific research shows anyone can be coerced into a false confession- frontiers in psychology-psychological science, sur le site: www.blog.frontiersin.org. consulté le 06/01/2022 à 16h00.
- Gisli H. Gudjonsson-The Science-Based Pathways to Understanding False Confessions and Wrongful Convictions- article publié le 22 February 2021 sur site: www.frontiersin.org. consulté le 03/01/2022 à 15h00.
- Jesse M.BERING, Todd K.SHACKELFORD-Evolutionary psychology and fake confession- American psychologist 2005, Vol 60, N°9, Sur le site: www.citeseerx.ist.psu.edu. Consulté le 06/01/2022 à 15h00.
- Julia SHAW, Stephen PORTER- Constructing rich false memories of committing crime- article publié le 26/03/2015 sur le site: www.pubmed.ncbi.nlm.nih.gov. consulté le 03/01/2022 à 13h00.
- Marie BOETON- En Garde à vue, les aveux ne sont pas des preuves- Article du 06/04/2010 sur le site : www.la-croix.com, consulté le 03/01/2022 à 13h30.
- Olivier BALEZ- avouer un delit ou meme un crime qu'on n'a pas commis?- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. Visité le 03/01/2022 à 12h00.
- Sandrine CABUT- pourquoi les innocents passent aux aveux- article du 05/11/2021 sur: www.lemonde.fr. consulté le 03/01/2022 à 12h00.
- Saul M.KASSIN-False confessions:causes, consequences, and implications for reform- Current directions in psychological science, 2008, Vol 17, N°4, Article Sur le site: www.journals.sagepub.com. consulté le 06/01/2022 à 12h30.

3- 25 Sites Internet :

- www.frontiersin.org. Consulté le 03/01/2022 à 14h00.
- Gohn E.REID, sur le site www.reid.com . consulté le 06/01/2022 à 13h00.
- Les troublantes logiques des faux aveux, article sur: www.leparisien.fr du 08/07/2012. Consulté le 06/01/2022 à 14h00.
- Site de l'Association des Médecins Psychiatres du Québec : www.ampq.org, consulté le 03/01/2022 à 16h00.
- Faux Aveux sur le site : www.fr.wikipedia.org. consulté le 03/01/2022 à 12h30.
- False confessions and admissions-Innocence Project- Innocence Project 2017, sur site www.innocenceproject.org . consulté le 06/01/2022 à 12h00.